# ضوابط تأويل الجُمَل موقعيّا بين المحلّ من الإعراب وعدمه

أ.د. حسن خميس الملخ*

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢١/١٢/١م تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٢/١/٩م

**الملخَّص**

انطلق البحثُ من أنَّ صحّة ردِّ الجملة إلى المفرد لا تكفي وحدَها في تأكيد موقع الجملة من الإعراب. وتعدادُ الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، والجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب لا يغني عن ضرورة البحث عن ضوابط عامة تحكم الباب؛ ذلكَ أنَّ هذا الإطار العام يفتقد صِفتَي الجَمْع والمنْع في الحدّ النحويّ؛ ولهذا اقترح البحثُ بمنهج نحويّ تحليليّ، فيه انفتاح على بعض مواضعات الدرس اللسانيّ الحديث؛ مجموعةَ ضوابطَ كُليّة تحدّدُ الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، ليكون عدمُ انطباق تلك الضوابط مجتمعةً دليلا على أنَّ الجملة بلا محلٍّ من الإعراب، مثل: الاحتواء العامليّ، والخُلُوِّ من الحاجز اللغويّ الحصين، وغيرهما، وتوصَّل إلى وجاهة القول بتأويل الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب مع ضرورة تحصين القول بالضوابط المقترحة؛ ليغدو الباب أكثر إقناعًا في التعليم والبحث.

**الكلمات المفتاحيّة:** النحو العربي، تأويل الجُمل، التحليل الإعرابيّ، العامل النحويّ

* أستاذ دكتور، قسم اللغة العربيّة، الجامعة القاسميّة- الإمارات العربية المتحدة.

**Sentences Interpretation Regulations that Have a Place in Phrases, and Sentences that do not Have a Place in Phrases**

**Abstract**

The research aims at identifying and categorizing what is known as the extra unnecessary sentences or phrases in Arabic language. These are phrases or sentences that, if deleted, will leave the reader with a syntactically correct sentence. The closest approximation of this in English grammar is the appositive phrase. This article breaks out the traditional approach of analyzing such extra or unnecessary particles, phrases or sentences because reducing the sentence or the phrase into its singular form in Arabic is not the only way to decide whether they are labeled unnecessary or extras. Thus, this article uses an analytical approach which adopts modern linguistic methods in examining the Arabic syntax. The ultimate goal of this research is to predicts some rules which help scholars to identify such cases easily and sufficiently in a scholarly manner in education and research.

**Keywords**: Arabic syntax, Arabic sentence and phrase structure and interpretations, Analytical syntax, Syntactic particles.

مع أنَّ جمهور النحاة في بابَي الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، والجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب قد اجتهدوا في تمييز مسائل البابين بعضِها من بعض بضابط كُلّيّ صحيح؛ مفاده أنَّ الجُمل التي لها محلّ من الإعراب هي الجُمل التي يصحّ تأويلُها بمفرد إلا أنَّ هذا الضابطَ الكليّ يُخفي قوانينَ جزئيّة، لها إشاراتٌ مُتناثرة في بعض مظانّ النحو؛ لهذا يسعى هذا البحث إلى استعلانها، وبسْطِها بمنهجٍ تحليليّ بُغية الإفادة منها في دراسة هذه الجُمل وتدريسها.

إنَّ السؤال المفصليّ للبحث مصوغٌ في سؤال مركزيّ واحد ينتظم في بسْطِ جوابه الجُملَ التي لها محلٌ من الإعراب، والجُملَ التي لا محلّ لها من الإعراب، وهو: ما ضوابطُ تأويلِ الجُمل في العربيّة موقعيًّا بمحلٍّ من الإعراب؟

وهذا السؤال ينفكّ عنه أنَّ الجُمل التي لا تقبل الانضواءَ تحت أحد ضوابط المحلّ من الإعراب؛ تصبح من الجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب عملا بمبدأ التعريف بالضدّ، أو بالنقيض بعد تحديد أحدِ النقيضين، أو أقسام أحدهما في الأقلّ، كما في تحديد المعارف من الأسماء؛ ليكونَ ما ليس منها نكرة، من غير الحاجة اللازمة إلى الخوض في جدل تعريف الاسم النكرة، قال ابن مالك في شرحه التسهيلَ: "من تعرّضَ لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفة معنًى نكرة لفظًا، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين،...فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة؛ فأحسن ما يُبيَّنُ به ذِكرُ أقسامه مستقصاة، ثم يُقال: وما سوى ذلك فهو نكرة"[١].

ويمكن أن يكون التحديد على النقيض الآخر بتعريف الاسم النكرة حتى يكون ما سواه معرفة، وهو المنهج الذي سار عليه ابن مالك نفسه أيضًا في الألفيّة حتى عقّبَ عليه المراديّ في شرح باب المعرفة والنكرة بقوله: "ولما فرغ من تعريف النكرة؛ انتقل إلى المعرفة، فقال: و(غيره معرفة)، وغيرُ النكرة معرفةٌ؛ إذ لا وساطة بينهما، واستغنى بذلك عن حدّ المعرفة"[٢] مع أنَّه ذكر أقسامها كسائر النحويين.

فالتأويلُ بالمفرد يؤدي إلى تحديد الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، وعدم التأويل بالمفرد يؤدي إلى تحديد الجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب؛ لهذا اكتفى ابن هشام بضبط الجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب بقوله: "لم تحلَّ محلّ المفرد"[٣] من غير أن يُصدِّر باب الجُمل التي لها محلّ من الإعراب بضرورة التأويل بالمفرد، فاستدرك عليه الدسوقيُّ بقوله عنها: "وهي الجُمل التي يحلّ محلّها المفرد بخلاف التي لا محلَّ لها؛ فإنَّه لا يحلّ المفرد محلّها"[٤].

لكنَّ جمهور النحاة بعد ابن هشام الأنصاريّ لم يجاوزا الاكتفاء بضابط الحلول محلَّ المفرد في تأويل الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، وعدم الحلول محلّ المفرد في القول بالجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب[٥]. فهل التأويل بالمفرد وحدَه كافٍ في ميز الجُمل التي لها محلّ من الإعراب؛ ليكون عدم التأويل بالمفرد وحدَه كافيًا في تحديد الجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب؟

إنَّ إشكالية البحث مُتأتّيةٌ من أنَّ التأويل بالمفرد لا يكفي وحدَه في تعيين الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، فإنْ صحَّ التأويل بالمفرد في نحو:

-زيدٌ يحضرُ: بتأويل الجملة الفعليّة المضارعة "يحضر" بالاسم الواقع خبرا للمبتدأ "حاضر" في قولنا:

-زيد حاضِرٌ: فإنَّه لا يُلغي إشكالية هذا الحُلول في صلة الموصول التي لا محل لها من الإعراب؛ ذلك

**أنَّ قولنا:** عرفتُ زيدًا الذي حضَرَ أمسِ.

**يعادِل قولنا:** عرفتُ زيدًا الحاضِرَ أمسِ.

فحلَّ الاسم المفرد "الحاضِر" محلّ الاسم الموصول وصلته حتى ظهر الاسم الموصول كأداة تعريف للجملة؛ إذ الأصل في الجملة أنَّها بتأويل النكرة، وهو وَصِلته في تأويل اسم معرفة، مع أنَّ

جمهور النحاة يجعلون صلة الموصول بلا محلّ من الإعراب عندما يُلقون الموقعَ من الإعراب على الاسم الموصول وحدَه، وقد استضعف ابن إياز التأويل السابق وَعَدّه فاسدًا عندما عرض لمقولة "أنَّ الجملة الواقعة صلةً بها يُعرَّفُ الموصول"[٦] من غير تقييد التأويل بالمفرد بعدم وجود الحاجز الحصين مثل الاسم الموصول، فيضحي التحلُّل من الحاجز الحصين شرطًا ضمنيًا متضامنًا بالضرورة مع الضابط الأكبر في التأويل بالمفرد حتى يسلَم هذا الضابط الأكبر من الخَرْم بعدم الانطباق.

كما أنَّ قولنا:

-إنْ حضَرَ زيدٌ فسينجحُ.

يعادل قولنا:

-إن حضَرَ زيدٌ ينجحْ.

بحلول الفعل المضارع المجزوم "ينجحْ" محلّ جملة الفعل المضارعِ المرفوعِ فعلُها "فسينجحُ" التي في محل جزم جواب شرط لحرف الشرط الجازم "إنْ"، مع أنَّ الجملة الفعليّة المجزوم فعلها "ينجحْ" لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنَّ الفعل المضارع مجزوم، والمجزوم لا يُجزَم، بمعنى: أنَّ المعمول لا يكون في محل العمل نفسه مرتين على جهة واحدة وحكم واحدٍ. فالتأويل بالاستبدال حصَلَ، لكنَّ مقتضى التصوّر العامليّ فرَّقَ بين الشكلين؛ فيكون التأويل في حاجة إلى قيد احترازيّ من جهة العمل النحويّ؛ ولهذا أحسنَ محمد أسعد النادري عندما صرَّح بأن جملة جواب الشرط غير الجازم لا محلّ لها من الإعراب مُطلقا، وكذلك جملة جواب الشرط الجازم غير المقترنة بالفاء أو إذا الفجائيّة[٧].

واستعمال أداة الشرط "إذا" مكان حرف الشرط الجازم "إنْ" يُلبِسُ التحليل عندما نقول:

-إذا حضَرَ زيدٌ فسينجحُ.

في موازاة:

-إذا حضَرَ زيدٌ ينجحُ.

من غير جزم الفعل المضارع "ينجحُ"، وما ذلك بسبب عدم جواز التأويل، بل بسبب عدم ظهور أثر التأويل في إعراب الفعل المضارع "ينجحُ"؛ لأنَّه مرفوع في الإعراب، ومنفكّ عن التأثُّر بأداة الجزم "إذا"؛ ذلك أنَّ "إذا" غير عاملة؛ فيكون التأويل بالمفرد مُخفيًا شرط ظهور أثر العامل، أو أثر الإعراب في المفرد؛ وهو ما فتح الباب أمام بعض المحدَثين للتصريح بمآخذهم على دراسة جمهور النحاة للجملة في العربيّة[٨].

وقد تتردّدُ الجملةُ بين مَنازِلِ المحلّ من الإعراب، أو عدمه تبعًا إلى تحليل المعرِب لها حسب فهمه، كما أشار إلى ذلك بعض المستشرقين[٩] في تحليل جملة:

-زيدٌ منطلِقٌ وأبوه قائم.

فالجملة الاسميّة "أبوه قائم" تحتمل العطف على الجملة الابتدائيّة؛ فتكون بلا محلّ من الإعراب، وتحتمل العطف على الخبر "منطلق"؛ فتكون في محل رفع بالعطف على خبر المبتدأ. وليس ثمة مانع من أن تكون في محل نصب حال، على أنَّه ينبغي تأكيد أنَّ الاحتمالات الإعرابيّة ليست مظهرا سلبيّا في التحليل النحويّ للمفردات والجُمل، بل قد تكون من مظاهر المرونة والانفتاح في قراءة النصّ في العربيّة حتى عدَّ محمد حماسة عبد اللطيف تعدُّد أوجه الإعراب في الجملة القرآنيّة مظهرًا من مظاهر الإعجاز(١٠).

والفرضيّة العلميّة التي يسعى البحث إلى إضاءتها وتوكيدها أنَّ جمهور النحاة استغنَوا بتعداد الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب عن البحث في ما وراء هذا التعداد من ضوابط علميّة مهمة؛ تغليبًا للغاية التعليميّة على الغاية العلميّة المحض باستثناء اكتفائهم بمبدأ الحلول محلّ المفرد في ميز الجُمل التي لها محلّ من الإعراب عن الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب؛ ليكون أصلا عامًا؛ لكنه وإن كان أصلا؛ فإنَّه في حاجة إلى قيود تحقّق له صفة الجمع في الاحتواء، والمنع في الانتقاء، والطرد في الانطباق.

إنَّ خُلُوَّ الحدَّ من القيود المانعة لالتقاء المحدود بغيره يجعل شيئا من مساحة التحليل الإعرابيّ مشاعًا بين حدّين، أو بابين فأكثر، فلو اكتفى النحاة في تعريف الفاعل بالقول "إنَّه مسندٌ إليه مرفوع" لكانوا قد جعلوه شِركةً مع نائبه، والمبتدأ، لكنَّ تقييده بالقيود المعروفة في مظانّ النحو(١١)، يزيل الوهم، ويرفع الاشتراك، ويُيسّر فهمه على الدارسين.

وقد يكون لانبهار جمهور النحاة في نجاح ابن هشام الأنصاريّ في القرن الثامن الهجريّ في تجميع هذه المسائل في باب مستدرَك على من تقدَّمه من النحاة أثرٌ في تغليب مبدأ التقسيم على مبدأ الجمع والمنع والانطباق التامّ؛ لأنَّ تعداد المسائل أو الحالات فيه شيء من الكفاية في النحو التعليميّ، لكنَّه ليس كافيا في النحو العلميّ، أو المستوى المتخصّص الدقيق من النحو.

وللنجاح في الإجابة عن سؤال البحث بمنهج علمي نحويّ تحليليّ؛ ينبغي التقديم بثلاث دعائم علميّة:

**أولاها:** تحديد موقف البحث من مفهوم الجملة واستقلال باب الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، والجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

**وثانيتها:** تأكيد أنَّ النحو العربيّ مواقعُ وظيفيّة.

**وثالثتها:** تأكيد أنَّ اللغة مَعانٍ دلاليّةٌ معجميّة.

وهذا انتقال منهجيّ من الجزء وهو مفهوم الجملة، إلى الكلّ وهو اللغة، مرورا بفكرة المواقع في النحو العربيّ؛ لأنَّ النحو جزء من اللغة، وبتعبير لسانيّ آخر؛ لأنَّ النحو مستوى من مستويات اللغة.

ويتلو ذلك بسط الكلام في ضوابط تأويل الجملة إعرابيّا في العربيّة، وهو صُلب البحث ومنتهاه؛ لعمل استصفاء معرفيّ بأهم النتائج في خاتمة البحث.

وينبغي الاحتراس ابتداءً في تأكيد أنَّ الأصل في الجملة أنّها لا تنفكّ عن وظيفتها الدلاليّة في سبك المعنى المقصود من الكلام؛ ذلك أنَّ كلَّ تَوالٍ لسلسلة من الكلمات ذات ارتباط بمعنًى ما دالٌّ على ارتباط تلك السلسلة من الكلمات بالمعنى ابتداءً من غير ضرورة إكمال ذلك الارتباط إلى التأويل الموقعيّ بمحلّ من الإعراب عندما يصل ذلك المعنى إلى مُراد مُبدِعِه من الانتهاء. وهذا يجعل المعنى الجزئيّ للجملة الصّغرى داخلَ الجملة الكليّة الكبرى جملةً مؤثّرة في بناء معمار المعنى من غير اشتراطٍ في التحليل الإعرابيّ لموقعها داخل الجملة الكليّة الكبرى، فتصبح الجملة الابتدائيّة ذات وظيفة دلاليّة مهمة، وإن كانت تقع في أوّل سلسلة كلمات الجملة الكلية الكبرى، كما تصبح جملة جواب الشرط غير الجازم جملة ذات وظيفة دلاليّة، وإن كانت تقع في آخر العبارة الشرطيّة؛ لأنَّ "المعايير التي تستعملها القواعد الشكليّة - يقصد المعياريّة – إنّما هي معايير دلاليّة بالإضافة إلى أنّها نحويّة"[١٢]، فالجملتان:

-ماتَ زيدٌ.

-عاشَ زيدٌ.

تخضعان إلى قاعدة نحويّة شكليّة واحدة، تحكم توالِيَ الفعلِ المسند إلى فاعله الاسم المسند إليه، وإن كان معنى الموت في الجملة الأولى نقيض معنى العيش في الجملة الثانية، فالقاعدة النحويّة تحفظ الرسالة اللغويّة سليمة في طريقها من المرسِل إلى المستقبِل، في حين تبقى الدلالة بانتظار حُكم المستقبِل وإدراكه؛ ذلك أنَّ القوانين النحويّة سادِنةُ العلاقاتِ النحويّة المضبوطة باطّرادٍ مُحايد لفكرة الزمن أو المكان أو الصنف الأدبيّ التعبيريّ، لكنَّ التأويل الدلاليّ للعلاقات النحويّة مسألة إبداعيّة، فيها اجتهاد من المستقبِل المتلقّي؛ لهذا ستبقى نصوص التراث العربيّ الفصيح الموروثة والجديدة حاضرةً بيننا من غير أن يطويها الزمان، أو يُغيّرها اختلاف المكان والإنسان، لأنَّ جمهورَ نحاة العربيّة معياريّون "أجمعوا على أن يؤسّسوا مشروعا لديمومة لغةٍ تبقى محافظة على أركانها العتيدة، مُلبية لما تحتاجه سنن التطور، أركانٍ: تراعي الثابت والمتغيّر، وتُديم الربط بين الماضي والحاضر"[١٣]، مع أنَّ عمل النحاة في تقنين اللغة، لا في الحجر على الناس فيما يستعمِلون.

**الدعامة الأولى: من مفهوم الجملة إلى تقنين باب لها:**

إنَّ الجملة في العربيّة تركيبٌ إسناديّ مفيدٌ موضوعٌ بالقصد مترابطٌ بالرصف متبادلٌ موقعيّا بين رُكنيه يحسن السكوت عليه[١٤] فالإسناد بين المسند والمسند إليه على أيّهما تقدَّم على الآخر شرط في مفهوم الجملة، وكذلك مبدأ الإفادة وحُسن السكوت، لكنَّ قيدَ القَصد لتأكيد صدور الإفادة عن إدراكٍ من المبدِع، وقيدَ الترابط لتأكيد العلاقةِ الدلاليّةِ المؤدية للمعنى، والعلاقة اللغويّةِ المضبوطة

بقوانين النحو على معهود كلام العرب، والتبادل الموقعيّ إشارة إلى شَكلَي الجملة المتفق عليهما في العربيّة: الجملة الفعلية التي يتقدَّم فيها الفعل على فاعله أو نائب فاعله، والجملة الاسميّة التي يتقدّم فيها المبتدأ أصالة على الخبر.

وأهميّة الاجتهاد في إضافة هذه القيود في تقنين باب الجمل أنَّ ردَّ الجملة التي لها محلّ من الإعراب إلى موقعها المعادلِ المفردَ ليس عملية شكليّة فحسب، بل تحتاج إلى فهم وإدراك وتصوّر دلاليّ صحيح عند إدراك المساواة النحويّة بين جملة خبر المبتدأ، والاسم المشتق منها الذي يقع خبرًا للمبتدأ نفسه، فالفهم فرع الإفادة، والإدراك فرع القصد، والتصوّر فرع الترابط، وهو ما يعبّر عنه النحويّون بقولهم: "الإعراب فرع المعنى"[١٥].

وهذا الفَهم للجملة في العربيّة مَبناه البحث عن المعنى المفيد بعد تحقّق الإسناد؛ ذلك أنَّ الإفادة في الجملة تتحقّق بتوافر الشروط الآتية:

**الشرط الأوّل**: أن تكون الجملة مكتملة الإسناد من غير خطأ في النحو[١٦]؛ فلا يجوز أن نعدّ هذا التعبير:

-أقبَلَ خالدًا.

جملة صحيحة؛ لأنَّ فيه خطأ نحويّا بنصب المسند إليه الفاعل، وهو كلمة "خالد"، فالأصل:

-أقبَلَ خالدٌ.

ولهذا يُخرِجُ الخطأُ في النحو الجملةَ من دائرة الصواب اللغويّ ابتداءً حتى لو كانت مفهومة بقرائن أخرى، ولهذا كان في التعريف السابق المحدَّث للجملة قيدُ "الترابط بالرصف" بأن تكون الجملة على ما تقتضيه قوانين اللغة المستنبطة من تتبّع كلام أهلها، فلا يصحّ في الحال المفرد أن يُقالَ:

-مَضى زيدٌ مسرعٌ.

لأنَّ الصحيح أن يُقال:

-مضى زيدٌ مسرعًا.

ولا يصحّ أن يُقال:

-جئتُ قَبْلَ حَضَرَ الأستاذُ.

لعدم صحّة تأويل جملة "حضر بالمضاف إليه" في حال السعة والاختيار بافتقادها الترابط بالرصف، والصواب أن يُقال:

-جئتُ قبلَ أنْ حَضَرَ الأستاذُ.

الشرط الثاني: أن يكون معنى الجملة مقصودًا[١٧]، وهذا يُعني أن تصدر الجملة عن عاقل، يعي معنى ما يقول ويقصده، من غير لزوم اشتراط أن يفهم المتلقّي الأوّل المعنى، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أوعى من

سامع؛ ولهذا فالإفادة محكومٌ عليها من جهة المرسِل وحدَه[١٨]؛ ذلك أنَّ الفهم المؤجَّل لا يُلغي صفة الإفادة عن الجملة.

**الشرط الثالث**: أن تكون الجملة غير محظور ائتلاف كلماتها معجميًّا - ولو بالتأويل- على معهود كلام العرب، فالتناقض ممتنع، والمُحال مرفوض؛ فليس من الإفادة أن يقال:

-لم يولَدْ لأبي خالدٍ ولدٌ.

عندما تكون الكنية حقيقيّة بوجود ولدٍ له اسمه "خالد". وليس من الإفادة أن يقال:

-صلّى جميع الخَلق الجمعة الماضية في هذا المسجد.

فهو مُحال[١٩] عقلا، لكنَّ الإحالة حُكم على الجملة الظاهرة، لا على ما قد يُضمره التأويل فيها من كلمات، فجملة:

-حَضَر زيدٌ غائبًا.

فيها إحالة، لكنَّ جملة:

-حضَرَ زيدٌ غائبًا تركيزُه في الفَهم.

جملة صحيحة، لا إحالة فيها.

وقد يمكن اختصار التعبير عن الجملة بأن نقول: إنَّها إسناد وقصد وإفادة.

وتساوي الجملةُ في العربيّة عددَ ما فيها من المسند أو المسند إليه[٢٠] بشرط الترابط بالرصف؛ لهذا قد تكون الجملة الواحدة مكتفية بالمسند والمسند إليه، أو مشتملة في داخلها جملةً أو أكثر، وقد كان النحويون يشيرون إليه في مقدمات النحو ولا سيما عند الحديث عن الجملة الفعليّة في بنية الفعل والفاعل أو نائبه، والجملة الاسميّة في بنية المبتدأ والخبر قبل أن تظهر الحاجة إلى تقنين باب الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، والجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب[٢١]؛ الذي تأخَّر التقنين الناجح له حتى القرن الثامن الهجريّ على يد ابن هشام الأنصاريّ؛ إذ كان حسب تتبّع: حسين منصور الشيخ، وتصريح: خيرة قصري أوّلَ من أفردَه بدراسة تقنينيّة خاصّة بوجهيّه[٢٢]، وإن كان ابن هشام الأنصاريّ قد سُبَق بإرهاصات مهدَّت لتقنين هذا الباب، كما في المقدمة الرابعة في إعراب الجُمل التي عقدَها ابنُ إياز المتوفّى سنة ٦٨١ للهجرة للجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب، والجُمل التي لها محلّ من الإعراب في كتابه "قواعد المطارحة"؛ ذلك أنَّه قدَّم للباب بسطر واحد، فقال: "اعلمْ أنَّ الجملة إنَّما يُحكَمُ عليها بإعراب تقديرًا في مواضع منها" ثم سرد المواضع[٢٣]، مع أنَّ التقدير غير التأويل بالمفرد؛ لأنَّ التقدير قد يلحق الألفاظ المفردة عند منع ظهور العلامة الإعرابيّة المناسبة. إلا أنَّ تقنين ابن هشام الأنصاريّ جاء ناجحًا مُنظَّمًا ناضجًا شبه مكتمِل في كتابه الخالد "مُغني اللبيب عن كُتب الأعاريب".

ويبدو أنَّ هذا النجاح قد استولى على ابن هشام حتى فَصَلَ بابَ الجُمل في كتاب صغير معروف متداول، وهو كتاب: "قواعد الإعراب".

ولعلَّ سبب اهتمام ابن هشام الأنصاريّ بتقنينه يرجع إلى ما تبيَّنه من ضَعفٍ لدى المتعلّمين الناشئين الذين يتناسَون عند التقدّم في دراسة النحو ما مرَّ بهم مُنَجَّما في مواضِعه من الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، والجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب بعد اضطراب بعضهم في إدراك دور الجملة في النصّ أو السلسلة الكلاميّة، إضافة إلى قُصور الكتب النحويّة التي قبله في إدراك ضرورة إبراز هُويّة هذا الباب النحويّ المهمّ[٢٤].

ويوصِل التدبُّر في قِسمة الجُمل إلى ما له محلّ من الإعراب، وما ليس له محلّ إلى أنَّ القسمين يقتربان من فكرة النصّ[٢٥]، بل يعودان إليها، فتبدو الجملةُ في مواضعات علم النصّ أصغرَ نصٍّ مُتّحدٍ بما قبله عندما يكون لها محلّ من الإعراب، ومنفصلٍ عنه عندما لا لها محلّ من الإعراب.

**الدعامة الثانية: النحو العربيّ مواقع نحويّة وظيفيّة:**

اللغةُ العربيّة مواقعُ نحويّة وظيفيّة، أو وَحْداتٌ لغويّة مقبولة التداول، بالتعبير اللسانيّ الحديث، وبعض هذه المواقع الوظيفيّة وحدات لغويّة استبداليّة في خانة كلّ موقع على حِدةٍ إذا كان الأصل في الموقع الاسم، أو الفعل المضارع المجزوم، أو المعطوف عليه سواء أكان مفردًا أم جملة[٢٦].

ففي موقع الفاعل تتساوى القيمة الوظيفيّة للأسماء: "طارق"، و"السفينة"، واسم الإشارة "هذا"، والضمير المتصل "التاء" في نحو قولنا:

-حَضَرَ طارقٌ.

-أبحَرَتِ السفينةُ.

-عادَني هذا الحُلم.

-فهمْتُ الكلامَ.

وتتساوى معها القيمة التأويليّة للفاعل عندما يقع مصدرًا مؤوّلا، كما في:

-يسرُّني أنْ تحضَرَ.

-يسرُّني أنَّك حاضِرٌ.

لأنَّ الموقع النحويّ قد يمنح جنسيته الوظيفيّة في اللغة لأشكال مختلفة منها، لا يجمع بينها إلا انضواؤها في جمل محدَّدة في ذلك الموقع النحويّ باستثناء موقع الفعل، وموقع الحرف، فكلّ منهما لا يقبل حُلول ما ينوبُ عنه محلّه، فليس في اللغة فعل في محلّ فعل إلا بالتضمين عند من يرتضيه من النحاة والباحثين، وليس في العربيّة حرف في محلّ حرف إلا من جهة تناوب معاني الحروف عند من يؤمن بتناوبها.

أمّا المواقع الاسميّة فتقبل الاستبدال بطريقة واحدة على الأقلّ من أربع طرق، وهي:

١)الاستبدال بالمبنيّات من الأسماء، كَحُلول الضمير المتصل محلّ الفاعل، أو المفعول به.

٢)الاستبدال بالمصدر المؤوّل، كحلول المصدر المؤول محلّ المبتدأ، أو الفاعل، أو المفعول به، أو المضاف إليه.

٣)الاستبدال بتحويل الشكل النحويّ، كجواز أن يكون العددُ بَعْدَ مجموعةِ الأرقامِ من ثلاثة إلى تسعة مجرورًا بالإضافة، أو بحرف جرّ مناسب. وكجواز أن يتحوّل التمييز المنصوب إلى اسم مجرور بحرف الجرّ أو بالإضافة، كما في قولنا:

-اشتريت رطْلا تُفّاحًا.

أو:

-اشتريتُ رطلا من تُفّاح.

-اشتريت رطلَ تُفّاحٍ.

وهذا الشكل من الاستبدال غير تأويليّ، وإنِ احتفظَ بالوظيفة النحويّة نفسها، لكنَّه عند الإعراب يفقد العلاقةَ الوظيفيّة بأصل ما تحوَّل عنه، فلا يُقال عن شِبه الجملة بعد العددِ إنَّها في موقع جرّ مضاف إليه، كما لا يُقال عن الاسم المجرور المزيلِ الإبهامَ عن اسم قبله: إنَّه في محلّ جرّ تمييز.

٤)الاستبدال بِحُلول الجملة محلّ المفرد حقيقة في الاستعمال، أو تصوّرًا في التقدير الصناعيّ، كما في الجُمل التي لها محلّ من الإعراب. وهذا الحُلول يختلف عن حلول المبنيّ بأنّه حلول تركيب إسناديّ محلّ موقع مفرد، ويختلف عن حلول المصدر المؤوّل بأنَّه حلول حقيقيّ أو تصوّري، لكنَّ حلول المصدر المؤوّل حلول حقيقيّ في الاستعمال الناجز أو المهمل حسب معهود العرب في كلامها في بنية مخصوصة، هي بنية المصدر، في حين لا يمكن تقدير حلول بنية مصدرية مخصوصة في مفعول مقول القول، أو الحال، أو النعت، كما في قولنا:

-قال جَدّي: إنَّ الشبابَ شبابُ العزيمة.

-زارَنا المديرُ يبتسمُ.

-شاهدتُ طارقًا وقد مرضَ.

-رجع فراسٌ من المباراةِ وقد هُزِمَ.

-سمعتُ خبرًا سَرَّني.

فالبِنية التي نابت عن المفعول به لا يمكن أن تظهر في جملة مقول القول في الجملة الأولى، لكنَّها تظهر في استبدال الجمل الأربع الأخرى بجواز أن نقول:

-زارَنا المديرُ مُبتسِمًا.

-شاهدتُ طارقًا مريضًا.

-رَجع فراسٌ من المباراةِ مهزومًا.

-سمعتُ خبرًا سارًّا.

فالذي حلّ محلّ جملة الحال كان اسم فاعل في المثال الأول، وصفة مشبّهة في المثال الثاني، واسم مفعول في المثال الثالث، وهي بِنى صرفيّة ذات مَعانٍ مختلفة، لكنَّ كلَّ واحدة منها مناسبة لموقع الحال في الجملة، وتقوم بوظيفته في الدلالة على الهيئة. كما تقوم بنية اسم الفاعل في الجملة الرابعة بوظيفة النعت في تخصيص الاسم النكرة.

وقد قادَ هذا الشكل من الاستبدال النحويّ النحاة إلى البحث في الجُمل التي لها محلّ من الإعراب بعد الاستبدال، والجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنَّها لا تقبل الاستبدال بمفرد يحلّ محلها مع بقائه قائما بدوره الوظيفيّ التعبيريّ في الجملة العربيّة.

لكنَّ تأخّر تقنين الباب تقنينًا ناجحًا إلى القرن الثامن الهجريّ يشير إلى اكتفاء النحويين بما مرَّ من حالات الجُمل في مواضعه، أو عدم رغبتهم في الخروج عن العُرف النحويّ الموروث لأبواب العربيّة في النحو، كأنَّهم رأَوا فيه تكرارًا لما فات، وليس استئنافًا لما مضى، أو قناعة من بعضهم بأنَّ النحو نحوٌ واحد، وليس مستوياتٍ متراكبةً من النحو، تبدأ بالمقدّمات، والكلمات المفردة، وتنتهي بالتصوّرات المركّبة لتأويل الجُمل بموقع من الإعراب، أو رفض التأويل في موقع معيّن لمانع ما، مرورا بحالات التقدير، والتقديم، والتأخير، والحذف، وغير ذلك ممّا تعارَفه المشتغلون بالعربيّة؛ ذلك أنَّ النحو ليس جُرعةً واحدة، يصبح بعدَها الدارسُ عربيّا فصيحَ اللسان، بل هو جرعات متوالية، تؤكّد أنَّه مستويات تتفاوت العقول في إدراكها.

**الدعامة الثالثة: اللغة مَعانٍ دلاليّة:**

صحيح أنَّ شيئًا من الترادف قد تسرّب في استعمال بعض الباحثين لمصطلحَي "الدلالة"، و"المعجم"، لكنَّ الدلالة أوسع من المعجم لتحلُّلها من ضرورة إحرام الكلمات بثوب الجذر اللغويّ المعجميّ، ليس غير؛ ذلك أنَّ حروف المعاني وحدات لغويّة ذات معنى وظيفيّ في جملتها، مثل حروف النداء، والنفي، والنصب، والجرّ، والعرض، والتحضيض، والتنبيه، وغير ذلك من المعاني.

والأدواتُ اللغويّة المشبّهة بالحروف كـ"لا النافية للجنس"، أو بالأفعال كـ"إنَّ وأخواتها" في جمودها وحداتٌ لغويّة مهمة ذات معنى وظيفيّ في جُملتها الداخلة عليها، وليس ببعيد عنها كنايات العدد، نحو: "كذا"، أو اسم الفعل، نحو: "صَهٍ"، وغير ذلك؛ لأنَّ الأصل في كلّ كلمة في اللغة ألا تدخلَ الجملة لغوًا، بل تدخلها لأداء معنى مقصود.

والجملة العربيّة يمكنُ أن تكون جملة إسناديّة من كلمتين لا إضمار فيهما، أو في واحدة منهما، أو من عدّة جمل مترابطة نحويًّا، لكنَّها متآصرة مُتآخية في القيام بوظيفة كلّ كلمة فيها بدورها الوظيفي والدلاليّ في التعبير عن المعنى؛ ذلك أنَّ المعنى وَحْدةٌ كَمّيّةٌ، تأخذ من كلمات صاحبها ما يفي بحاجتها الكمّية من التعبير؛ لهذا تختلف الجُمل في أطوالها، وقيودها، وما فيها من جُمل صغرى، لكنَّها تتفق

في قيام كلّ عنصر لغويّ فيها، سواء أكان حرفًا أم فعلا، أم اسمًا، أم أداة، أم جملة، بدوره في تشييد معمار المعنى على ما يريده مبدعُ الكلام.

إنَّ محصول هذا الكلام أنَّ كلّ عنصر في الكلام المسبوك سباكةً صحيحة له محلّ من المعنى، ولكنَّ المحلّ من المعنى شيءٌ، والمحلّ من الإعراب شيءٌ آخر، قال علي أبو المكارم: "تأخذ الجملة حُكمها من حيث الوظيفة النحويّة، وليس المعاني المعجميّة، أو الدلاليّة؛ إذ إنَّ هذه المعاني مرتبطة بالوحدات الداخلة في تكوينها معجميًا، وبمواقع هذه الوحدات، وعلاقتها، وخصائصها، والمواقف اللغويّة التي تُقال فيها دلاليًّا"[٢٧]، والنصّ "لا يستحقّ صفة الوَحدة على مستوى كلّ فكرة فيه إلا إذا صارت كلّ جملة متعالِقةً مع ما بعدها دلاليًّا، وإن كانت بلا محلٍّ من الإعراب"[٢٨]، فالجمل الآتية جمل ناقصة أو غير صحيحة:

-شاهدتُ الذي.

-واللهِ.

-إذا حَكَم القاضي.

لكنها تصبح جملا مكتملة وصحيحة عندما نقول:

-شاهدتُ الذي سجَّل الهدفَ.

-واللهِ لأبذَلَنَّ جهدي في العمل.

-إذا حَكَم القاضي؛ فليَتَحَرَّ العَدْلَ.

**ضوابط تأويل الجمل موقعيًا:**

تعارَف نحاة العربيّة على تقسيم الجملة الإسناديّة في العربيّة إلى جملة مؤوّلة بمفرد، لها محلّ من الإعراب، وأخرى غير مؤوّلة بمفرد، لا محلّ لها من الإعراب، مع الاتفاق على أنَّ الجملتين لا تفاضَل بينهما في أداء الوظيفة التعبيريّة في الكلام؛ لأنَّ المقصود بالمحلّ من عدمه الاستبدال بمفرد تظهر عليه علامة إعراب بوصفها أثرًا من آثار العامل، وقد دار جمهور النحاة قديما وحديثًا حول هذا الضابط الاستبداليّ منذ اكتفى ابن هشام في المغني[٢٩] بمبدأ الحلول محلَّ المفرد[٣٠] مائزا بين القَسيمين من الجُمل الإسناديّة التي لبعضها محلّ من الإعراب، ولبعضها الآخر انفكاك عن أن يكون لها محلّ من الإعراب.

وهرب من هذا الضابط بسرعة إلى تعداد الجُمل التي ليس لها محلّ من الإعراب، والتي لها محلّ من الإعراب. وهو بهذا الهروب المعرفيّ يختصر مساحة الجدل في استنباط شروط مفصّلة للجُمل التي لها محلّ من الإعراب، أو لأختها، تكون دالّة على أنَّ مسائلَ كلّ وجه بابٌ نحويّ مستقلّ، مع أنّه باب منتَزَع من أبواب معروفة سبقته في النحو والعربيّة.

ووراء هذه السرعة في الولوج في تعداد الجمل هروب ثانٍ من الخلاف النحويّ في تَمَوْقُعِ بعض الجُمل كالجملة التفسيريّة، والاستئنافيّة ممّا ليس له محلّ من الإعراب، أو جملة الخبر في بعض وجوه اقترابها من جملة النعت، أو الحال، عدا مواجهة سؤال ثنائيّة الوجه عند اتحاد الجوهر، كما في جملة جواب الشرط عندما يكون لها محلّ من الإعراب، أو لا يكون، وكذلك الجملة المعطوفة التي ترث أيّ خلاف للنحاة في الجملة المعطوف عليها محلا أو عدم محلّ.

لعلَّ من مقتضيات التيسير في تعليم هذا الباب البدء بالحديث عن الجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب، كما فعل ابن هشام في كتابيه: المغني، وقواعد الإعراب؛ إذ لا تحتاج إلا إلى تحديد؛ لكنَّ مقتضيات نظرية العمل في العربيّة البدء بالجُمل التي لها محلّ من الإعراب؛ لأنَّ الإعمال مقدَّم على الإهمال بتمتّعه بموقع في النحو، وحُكم في الإعراب، وهذا يجعل تقديم الحديث عن الجُمل التي لها محلّ من الإعراب مناسبًا للبحث في النحو، وتدبّره، وتعليمه للمستويات العليا من دارسيه الذين تجاوزا معرفة المبادئ العامة، والأحكام العامة للأبواب؛ فلا يمكن عَدّ كتاب مهمّ في النحو ككتاب "المغني" كتابًا تعليميّا، يدرسه الشُّداة المبتدئون، إذ لم يكنْ مصنوعًا لهم، كما لم يكن كتاب سيبويه من قبلُ مؤلَّفًا للمبتدئين، وإن كان في كلٍّ منهما ما يمكن أن يفهمه بعض المبتدئين؛ لأنَّ مستويات النحو ليست منفكة بعضها عن بعض.

لكنَّ الاكتفاء بسرد المواقع[٣١] لا يُغني عن الحاجة إلى الحديث عن ضوابط الجملة التي لها محلّ من الإعراب، فنستغني عن الحديث عن ضوابط نقيضتها من الجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنَّ الأمر إن دار بين احتمالين يستحيل اجتماعهما وقد تحقَّق أحدهما؛ فإن الآخر قد انتفى تحقّقه حُكما وعقلا، وهو ما استدلَّ به أبو البركات الأنباريّ في قوله: "الأمارةُ والدلالةُ تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردتَ أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغْتَ أحدهما، وتركتَ صبغ الآخر؛ لكان تَرْكُ صَبْغِ أحدِهما في التمييز بمنزلةِ صبغ الآخر"[٣٢].

ومع هذا فإنَّ توضيح انطباق الضابط النحويّ على ما له محلّ من الإعراب سيكون متبوعًا بالحديث عن سبب عدم تحقّقه في بعض الجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب؛ ليكون الحديث عن الضوابط في اتجاهين متناقضين، لكنَّها كوَجْهَي العملةِ الواحدة: اتجاه تحقّقها وإعمالها للوصول إلى ما له محلّ من الإعراب، واتجاه امتناع تحقّقها للوصول إلى ما ليس له محلّ من الإعراب، مع تأكيد أنَّ انتفاء أحد الضوابط عن أيّ موضع من المواضع يجعل الجملة بلا محلّ من الإعراب، وإنِ انطبقت سائرُ الضوابط على ذلك الموقع.

والضابط في اصطلاحات العلوم، ومنها النحو ما "يجمع فروعًا من باب واحدٍ"[٣٣] كفروع ما له محل من الإعراب في باب ما له محلّ من الإعراب؛ ذلك أنَّ الضوابط هي المبادئ العامة التي تنضبط بها الفروع والمسائل.

ولعلَّ الضوابط الآتية تصلح مجتمعة في تحديد الجملة التي لها محلّ من الإعراب؛ ليكون عدم انطباقها كلّها أو بعضها كافيا لجعل الجملة بلا محلّ من الإعراب، وهي:

١-تقدّم عامل مهيّأ للعمل على الجملة المؤوّلة تقدّمَ أصالةٍ.

٢-دخول الجملة المؤوّلة جملة ثانية فأكثر في حيّز جملة أكبر.

٣-وجود رابط في الجملة المؤوّلة أو ما ينوب عنه.

٤-الاستبدال بالمفرد تحقيقًا بالاستعمال أو تصوّرا بالتقدير.

٥-وجود المراقِب النحويّ.

٦-خلو طريق الجملة من الحواجز اللغويّة الحصينة بين عناصرها.

ويمكن أن نعيد التعبير عن هذه الضوابط التوجيهيّة بلغة اصطلاحيّة لسانيّة حديثة، أو شبه اصطلاحيّة؛ لتصبح مبادئ توجيهيّة، كما يأتي:

١-مبدأ تهيُؤ العامل للعمل.

٢-مبدأ الاحتواء.

٣-مبدأ الربط النحويّ.

٤-مبدأ الاستبدال.

٥-مبدأ المراقبة النحويّة.

٦-مبدأ الخُلوّ من الحاجز اللغويّ الحصين.

ففي الظِلال الدلاليّة المستشعَرة من كلمة "مبدأ" العمق والثبوت، في حين يمكن استشعار الامتداد في دلالة كلمة "ضابط"، ففي المعجم الوسيط: "مبادئ الشيء: قواعده الأساسية التي يقوم عليها، ولا يخرج عنها". والضابط: "حُكم كُليّ ينطبق على جزئياته"[٣٤]، فبين الكلمتين تقارب في المدلول عليه، وإن كانت كلمة "مبادئ" تبدو أكثر مناسبة للاستعمال الاصطلاحيّ المعاصر.

**مبدأ تهيُؤ العامل:**

المقصود بتهيّؤ العامل أن يكون في الجملة عاملٌ متقدّم على الجملة المؤوّلة يقتضي معمولا على المعنى الوظيفيّ النحويّ الذي جاءت عليه الجملة، كما في جملة خبر "كان وأخواتها" نحو قولنا:

-كانَ اللاعبُ يتردَّدُ في قَذف الكُرة.

فالفعل الناسخ "كان" عامل متهيّؤ للعمل في خبره؛ لأنَّ الجملة الفعليّة "يتردّد في قَذف الكُرة" في معنى موضوعِ الجملة المتمّ لفائدة الفعل الناسخ واسمه، وهو بتقدير قولنا:

-كانَ اللاعبُ متردِّدًا في قَذف الكُرة.

وهذا التهيّؤ شكل من أشكال تسلّط العامل على معمول بالتأويل؛ ذلك أنَّ الجملة التي لها محلّ من الإعراب ليست مَحميّةً بحاجزٍ حصينٍ من أثر العمل؛ بسبب استصحابها وظيفة الكلمة المفردة

التي نابت عنها شرط بقائها لاحقةً بالعامل المتقدّم عليها أصالة، فالعامل المتأخّر لا يعمل في جملة مركّبة متقدّمة عليه؛ ولهذا كان تقدّم الفاعل على فعله سالبًا من الفعل القدرةَ التصوّريّة على التسلّط على الفاعل الذي يصير مبتدأً بتحرّره من أثر الفعل، ويصير الفعلُ مسندًا مفتقرا إلى مسند إليه؛ ليقوم بوظيفة الإخبار عن المبتدأ المحوَّل عن ذلك الفاعل، وهذه الوظيفة تجعل الجملة الفعليّة بعد المبتدأ مُهيّأة للتأثّر بعامل يختلف النحاة في تحديده وتعيينه، لكنَّه على مقتضى التناظر الرياضيّ لا يخرج عن الابتداء[٣٥] الذي هو عامل معنويّ، يقتضي المبتدأ والخبر.

وعلى هذا المبدأ لا تتقدّم الجملة التي تقع في محلّ مساوٍ في أُفقه الدلاليّ العام لتأخّرها مع احتفاظها بالمحلّ نفسه من الإعراب بدليل أنَّ جواب الشرط الجازم إذا تقدَّم؛ فَقَدَ التأثّر بعلامة الجزم؛ فلا يُقال على الراجح:

-ينجحْ زيدٌ إنْ صدَقَ.

بل يُقال:

-ينجحُ زيدٌ إنْ صدَق.

بالرفع، وتوجيه الكلام على الاستغناء عن جواب الشرط المتأخّر تقديرًا؛ لتقدّم ما يدلُّ عليه[٣٦].

وعلى شيء من الاختلاف في العوامل لا مناص من الإقرار بأنَّ الجُمل التي لها محلٌّ من الإعراب جملٌ معمولة لعامل لفظيّ أو معنويّ متقدّم عليها، فجملة خبر المبتدأ معمولة لعامل نحويّ[٣٧] استصحابًا لثبوت العمل في الخبر المفرد، وكذلك جملة خبر كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها[٣٨].

وجملة المفعول به الأول والثاني والثالث معمولة للفعل[٣٩]،إذ الفعل المتعدّي أقوى العوامل اللفظيّة في العربيّة. وإن كان عمل الفعل المتعدي إلى مفعولين أو ثلاثة يجعل الجملة في الإعراب سادّة مسد المفعولين الأول والثاني في نحو:

-ظننتُ زيدًا سفرُه قريبٌ.

وعند التعدّي إلى ثلاثة مفعولات تكون الجملة في محل المفعول به الثالث[٤٠]، نحو:

-أعلمتُ زيدًا عَمْرًا أبوه منطلِقٌ.

وجملة مقول القول ظِلُّ جملةِ المفعول به، ولكن لا يلزم فيها العائد[٤١]؛ لأنَّها نصّ كالمثَل، لا تُغَيَّرُ رعاية للفظها وما حواه من معنى.

وجملة الحال معمولة[٤٢]، وكذا جملة النعت[٤٣]، وجملة المضاف إليه[٤٤]، وجملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو بإذا الفجائيّة[٤٥]؛ لبروز أثر العمل عند الاستبدال، وإن اختلف النحاة في تحديد العامل في كلٍّ منها[٤٦]. والجملة المعطوفة على ما له محلّ من الإعراب معمولة على ما فيها من خلاف بين النحاة[٤٧]؛ لأنَّ المعطوف على الشيء هو نفسه في المعنى، فالمعطوف على الخبر خبر ثانٍ في المعنى حَجَزَه عن الخبر الأول حرف العطف؛ لأنَّ العطف يمنعُ التعدّد أصالةً، لكنَّه يُبقي المعطوف

الجملة متأثِّرًا بالتقدير بالعلامة الإعرابيّة الدالة على الاتحاد في الحكم الإعرابيّ بينه وبين ما قبله من المعطوف عليه؛ ولهذا لا تعدّ أدوات العطف من الحواجز الحصينة. وعلى هذا كان لجملة المعطوف احتمالان من الإعراب: العطف بالمحلّ إذا كانت جملة المعطوف عليه ذات محلّ من الإعراب، والامتناع من المحل في الإعراب إذا كانت جملة المعطوف عليه بلا محلّ من الإعراب.

وجميع الجُمل السابقة كانت معمولة لعامل لفظيّ أو معنويّ، متفق عليه أو مختلف فيه، لكنَّه متقدِّم عليها؛ ذلك أنَّ تقدّم عاملٍ مناسب شرط في أن تكون الجملة ذات محلّ من الإعراب.

وعلى النقيض من ذلك يصبح عدم تقدّم عامل سابق على الجملة مسوّغًا لعَدِّ الجملةِ بلا محلٍّ من الإعراب، وعلى هذا جرى تصنيف الجملة الابتدائيّة بأنَّها بلا محلٍّ من الإعراب، فليس من عامل قبلها يعمل فيها، وكذلك الجملة الاستئنافية التي يؤدي استئنافها إلى انفكاكها عن عامل قبلها مؤثر فيها ؛ إذ هي "مقطوعة لفظًا عمّا قبلها"[٤٨]، فلا يتسلط عليها عاملٌ ممّا قبلها.

وأمَّا الجملة المعترضة فهي بتقدير جملة ابتدائيّة مُقحَمة بين عنصرين لغويّين، فهي في النحو والإعراب زائدة يمكن حذفها، وإن كان لها تأثير في بناء معمار معنى الجملة، وقريب منها جملة جواب القسَم في أنَّ القسمَ الصريحَ نفسَه عاملُه في الاسم المقسَم به الجرّ بحرف الجرّ، وهو عامل ضعيف، لا يقوى بذاته على العمل في الجواب.

**مبدأ الاحتواء:**

لعلَّ هذا المبدأ أكثر المبادئ تعبيرًا عن فكرة الحلول محلّ المفرد؛ لأنَّه يعني أن تكون الجملة التي لها محلّ من الإعراب جزءًا أصيلا في المعنى واللفظ من جملة أكبر منها، وهذه الجُزئيّة تتحقّق عندما تكون الجملة التي لها محلّ من الإعراب جملةً إسناديةً ثانيةً أو ثالثةً في الجملة الكبيرة، أو الكبرى، فتكون محتواة في داخلها، كما في قولنا:

-الحقُّ سينتصرُ ما دامَ يحيا في القلوب وعلى الألسنة.

فهذه جملة واحدة، فيها الجملة الفعليّة "سينتصر"التي في محلّ رفع خبر المبتدأ "الحقّ"، وفيها الجملة المنسوخة "ما دامَ يحيا" التي هي في محل نصب خبر"ما دام" الملحقة بالأفعال الناسخة، وفيها الجملة الفعلية "يحيا" التي هي في محل رفع خبر للمبتدأ الكامن في الضمير المستتر الذي تقدير "هو".

وهذه الجُمل الثلاث محتواة في الجملة الكبرى، لكنَّها ليست الجملة الأولى منها؛ لأنَّ الاحتواء قائم على تقدُّم ما سيحتوي الآخر، من غير أن يكون هو بنفسه محتوًى؛ لعدم تقدّم شيءٍ عليه، أو بعبارة النحويّين؛ لأنَّه ليس معمولا لعامل متقدّم عليه؛ ولهذا فإنَّ الاحتواءَ لا يتحقّق إلا بعد التهيّؤ للعمل من عامل متقدّم أصالة على ما له محلّ من الإعراب، وعلى هذا تعدّ جملة المفعول به، والحال، والصفة، والمضاف إليه، جُملا محتواةً معنًى في الترابط، ولفظًا بالاستبدال التي تظهر فيه علامة

الإعراب، وهو ما يُدخِل جملة جواب الشرط التي في محلّ جزم، وجملة العطف على ما له محلّ من الإعراب ضمن مبدأ الاحتواء.

وعند افتقاد الاحتواء كأن تكون الجملة الإسناديّة في العبارة جملة واحدة، ليس غير؛ فإنَّ التهيؤ للعامل يصبح شرطًا مفقودا يتضامن مع شرط عدم الاحتواء في تصنيف الجملة ضمن الجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب، كالجملة الابتدائيّة في نحو:

-النحوُ سهلٌ.

فهذه الجملة كلّها جملة ابتدائيّة بلا محلّ من الإعراب؛ إذ هي ليست جزءًا من جملة سابقة تقدّمت عليها كلّها كما في تقدّم جملة صاحب الحال كلّها على جملة الحال، أو تقدّم بعض ما في الجملة عليها، فصارت مهيَّأة لقبول أثر العامل كتقدُّم المبتدأ على جملة الخبر التي تتمّ فائدته، كما في قولنا:

-الأمُ لا تنامُ قبل طفلها.

فالجملة الفعليّة "لا تنام قبل طفلها" في محلّ رفع خبر المبتدأ المتقدّم وجوبًا "الأمّ"، لكنَّ الجملة بكمالها "الأمّ لا تنامُ قبل طفلها" جملة ابتدائيّة بلا محلٍّ من الإعراب؛ وهذا يؤكّد أنَّ الجملة العربيّة المركّبة التي فيها جملتان فأكثر، يُحكم إعرابيّا على كلّ جملة منها على حِدَةٍ، وقد تختلف الأحكام الإعرابيّة من غير تناقض؛ إذ لا ترثُ جملةٌ جملةً أخرى في المحلّ من الإعراب، أو في عدمه باستثناء جملة العطف، بل تأتي على مقتضى موقعها، سواء أتماثلت في الحكم الإعرابيّ مع ما قبلها أم تخالفت، وهو مبدأ شرعيّ في الإسلام، ونحويّ في اللغة العربيّة، فلكلّ جملة مواضعاتها وفق معهود كلام العرب، وتقنين النحاة لها.

والجملة الاستئنافية مُنفكّة لفظا في صنعة الإعراب عمّا قبلها؛ لهذا كان احتواؤها احتواءً منقوصا من جهة اللفظ، وهي السِّمة التي تلحق بجملة جواب القسَم، وجملة جواب الشرط غير الجازم، والجملة المعطوفة على ما ليس له محل من الإعراب.

أمّا الجملة المعترضة فيبدو احتواؤها احتواءً عارضًا بسبب إمكانية حذفها حذفًا صناعيّا في مواضعات علم الإعراب، كما في الجملة الفعليّة "حفظه الله" من جملة:

-عادَ زيدٌ حفظه الله من السفر.

فَمِعمارُ الجملة في هيكله العام لا يموت عندما نقول:

-عادَ زيدٌ من السفر.

وقريب من هذا الاحتواء العارض جملة جواب الطلب؛ إذ ليس كلُّ طلبٍ في العربيّة طالبًا لجوابٍ، فجملة:

-ادرسْ.

جملة فصيحة صحيحة جارية على معهود العرب في كلامها من غير اشتراط اقترانها بجواب للطلب الظاهر في فعل الأمر "ادرسْ"، وفي الوقت نفسه تُعدّ جملة:

-ادرسْ تنجحْ

جملة فصيحة صحيحة، وإن كان لفعل الطلب فيها جوابٌ ظاهرٌ مجزومٌ.

**مبدأ الربط النحويّ**

في حديث النحاة عن الجملة التي تقع خبرًا تصريحٌ بحاجتها إلى رابط من ضمير ظاهر أو مقدّر يعود على المبتدأ، أو على اسم "كان وأخواتها"، أو على اسم "إنَّ وأخواتها"، وتصريحٌ آخر بحاجة جملة الحال إلى رابط من ضمير ظاهر أو مقدَّر يعود على صاحب الحال، وكذلك الأمر في جملة النعت، وهو الأمر نفسه في جملة جواب الشرط ليحدث التوافق الدلاليّ في فهم العبارة الشرطيّة، وكذلك في سائر الجمل التي لها محلّ من الإعراب.

لكنَّ هذا المبدأ يتجاوز فكرة الربط بالضمير إلى فكرة الربط بالافتقار عند الحديث عن جملة المضاف إليه؛ لأنَّ المضاف غير المقطوع عن الإضافة يفتقر إلى المضاف إليه.

ويتجاوز فكرة الربط بالضمير إلى فكرة الربط باستدعاء اللوازم كما في استدعاء فعل القول المتعديّ جملة مقول القول؛ ليكون مفعولا به للفعل المتعدي الدالّ على القَول.

لكنَّ التدبُّرَ في هذا المبدأ يؤدي إلى إخراجه من مبادئ الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، وإلى إدخاله بينها أيضا. وليس هذا بتناقض؛ ذلك أنَّ هذا المبدأ ظاهرٌ التطبيق والتحليل في جملة الصلة التي لا محلَّ لها من الإعراب بِعَوْدِ ضميرٍ منها على اسم سابق، وظاهرٌ في الجملة المعطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

وهو ظاهرٌ على فكرة الاستدعاء في جملة جواب القسم التي لا محلّ لها من الإعراب، وفي جملة جواب الشرط غير الجازم على تفصيل النحاة فيه.

لكنَّه ليس ظاهرًا في الجملة الابتدائيّة، والاستئنافية، والتفسيريّة، والاعتراضيّة.

وهذا يعني أنَّه حاضر في حالات الجُمل كلّها عندما يكون لها محلّ من الإعراب، وحاضر في بعض حالات الجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب؛ لهذا يصبح شرطًا في الجُمل التي لها محلّ من الإعراب بسبب جَريانه عليها كلّها، ويفقد صفة الاشتراط اللازم في النوع الآخر من الجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب لوجود مانع من جهة أخرى؛ ذلك أنَّ الربط النحويّ يتزاوج مع الربط الدلاليّ ويتماهى معه في ضرورة لَمِّ الكلمات ذات الفكرة الواحدة في جملة واحدة، أو أكثر حتى تتحقّق الإفادة التي يحسُن السكوت عليها.

بقي أن نؤكّد أنَّ مبادئ الجُمل التي لها محلّ من الإعراب تُقرأ مجتمعة، بوصفها نصّا من نصوص القانون، أو بتعبير آخر بصفتها نصًّا متكاملا في مدوّنة النحو العربيّ، ولا يجوز أن تُقرأ

مفكّكة؛ لأنَّ الشيء قد يكون له دلالة مع غيره، يفقدها عندما يغيبُ الغير[٤٩]، كما في الرقم "٣" فهو يدلّ على الثلاثين من منزلة العشرات عندما يكون مسبوقًا بالرقم "٩" هكذا "٣٩"، لكنَّه يدلّ على منزلة الآحاد، بل على الرقم ثلاثة وحدَه عندما يغيب عنه الرقم الذي قبله؛ فيصبح هكذا "٣".

**مبدأ الاستبدال**

"الاستبدال استثمار لخاصيّتَي الاشتقاقِ في الصرف المعجميّ بتحوُّل الكلمة من شكل صرفيّ معجميّ إلى آخر، والمواقعِ الإعرابيّةِ المؤسَّسة على المعنى المؤثّر في فَهم الجملة العربيّة، كموقع الخبر، والحال، والنعت، وسائر المواقع الإعرابيّة التي لها محلٌّ من الإعراب عند مجيئها مُركَّبةً جملةً أو شبه جملة"[٥٠]، وهذا يعني أنَّ الاستبدال في أُفقه العام تعبير عن الحلول محلّ المفرد؛ لكنَّه استبدال مشروط بظهور أثر الإعراب بسبب عامل متقدّم، وبمجيء الجملة محتواة في جملة أكبر، ومتمتّعة برابطٍ ما يربطها بالعنصر النحويّ الذي تقترن به الجملة، كاقتران النعت بالمنعوت، وتقدّم هذه الشروط الثلاثة مهمّ جدًا في التمييز بين الاستبدال الخاصّ بباب الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، والاستبدال العام في النحو العربيّ، ذلك أنَّ المصدر المؤوَّل مثلا يمكن أن يقع مبتدأ؛ لأنَّه صيغة مستبدَلة من المصدر المفرد، من غير أن يكون جزءًا من جملة أكبر مرتبطة بالمصدر المؤوَّل بضمير راجع على مذكور سابق، وذات عامل مؤثّر في المصدر المؤوَّل على الدوام[٥١].

إنَّ الاستبدالَ وجهٌ من وجوه الذات اللغويّة الواحدة؛ ولهذا صارت له "علاقة بخطّ البدائل الرأسيّة الموجودة في البنية العميقة خارج النصّ"[٥٢]، وهو بهذا التجلّي والخفاء حلول في الخانة الموقعيّة الواحدة التي تظهر بأشكال مختلفة فروعًا لأصل واحد، انبثقت عنه معجميّا ونحويّا، فما يقع في خانة موقعيّة واحدة يأخذ حكمًا نحويّا واحدًا حقيقة أو تأويلا أو تقديرًا، كما أشار نهاد الموسى في حديثه عن فكرتَي الاستبدال والخانيّة[٥٣] في تحليل الجملة العربيّة على رؤى متوافقة وبعضَ اللسانيّات الحديثة.

إنَّ الجدول الآتي يشير إلى أنَّ كلّ زوج من الجُمل في حالة مساواة موقعيّة نحويّة؛ لأنَّ الاستبدال قد صحَّ من غير فساد المعنى، أو انخرام قيود الاستبدال:

| وَجْها الجملةِ | خانة الاستبدال | موقعه | حكمه |
|---|---|---|---|
| الطبُّ متطوّر | متطور | خبر المبتدأ | رفع الخبر حقيقة |
| الطبّ يتطوّرُ | يتطور | خبر المبتدأ | رفع جملة الخبر محلا |
| صارَ زيدٌ متقنًا النحو | متقنًا | خبر صار | نصب الخبر حقيقة |
| صارَ زيدٌ يتقنُ النحو | يتقنُ | خبر صار | نصب جملة الخبر محلا |
| إنَّ زيدًا حاضِرٌ | حاضِرٌ | خبر إنَّ | رفع الخبر حقيقة |
| إنَّ زيدًا حَضَرَ | حَضَرَ | خبر إنَّ | رفع جملة الخبر محلا |
| قالَ زيدٌ العبارةَ | العبارةَ | مفعول به | نصب المفعول به حقيقة |
| قال زيدٌ: الحريةُ مسؤوليةٌ | الحريةُ مسؤوليةٌ | مفعول به | نصب جملة المفعول به محلا |

| | | | |
|---|---|---|---|
| جاءَ زيدٌ راكِضًا<br>جاءَ زيدٌ يركضُ | راكِضًا<br>يركضُ | حال<br>حال | نصب الحال حقيقة<br>نصب جملة الحال محلا |
| هذه قصةٌ ممتعةٌ<br>هذه قصةٌ تُمتِعُ | ممتعةٌ<br>تُمتِعُ | نعت<br>نعت | رفع النعت حقيقة<br>رفع جملة النعت محلا |
| أراكَ يومَ تخرُجِكِ<br>أراكَ يومَ تتخرَّجُ | تخرُجِ<br>تتخرّج | مضاف إليه<br>مضاف إليه | جرّ المضاف إليه حقيقة<br>جرّ جملة المضاف إليه محلا |
| إنْ تنمْ باكرًا تستيقظْ باكِرا<br>إن تنمْ باكرًا فستستيقظُ باكرا. | تستيقظْ<br>فستستيقظُ باكرا | جواب الشرط الجازم<br>جواب الشرط الجازم | فعل الجواب مجزوم حقيقة<br>جملة جواب الشرط الجازم مجزومة محلا |
| الإنسانُ الحيّ متحرِك ومتنفِسٌ<br>الإنسانُ الحيّ يتحركُ ويتنفّسُ | متحركٌ ومتنفِسٌ<br>يتنفّسُ | خبر بالأصالة وعطف في المعنى<br>معطوف على خبر المبتدأ | خبر مرفوع حقيقة، واسم معطوف عليه بالرفع حقيقة<br>جملة معطوفة محلا على المرفوع محلا |

إنَّ المُعرِبَ عندما يحكم على الجملة بأنَّها في محلٍّ من الإعراب إنَّما يستجيب بوعيٍ معلَّل أو بوعيٍ مُستصَحب من خبرة الإعراب المحض إلى فكرة أنَّ الشكل الحادث في حالة استدعاء دلاليّ ونحويّ للأصل المفرد الذي يوجّه المُعرِبَ في تحديد الحكم الإعرابيّ للجملة التي لها محلّ من الإعراب؛ ذلك أنَّ مدلول قول المعربين مثلا: "إنَّ الجملة الفعليّة في محلِّ رفع خبر المبتدأ" أنَّها جملة نائبة عن اسم - لو ظهر في الجملة- لكان خبرًا متمتّعًا بعلامة رفع مناسبة.

وهذا الاستدعاء يعني أنَّ الجملة النائبة عن المفرد بالحلول محلّه تأخذ حُكم المفرد في صَون وحدة النصّ، وحماية تماسُكه، وتأمين بقاء طاقته الدالة على المعنى المقصود من غير نضوب، وتقديم بدائل لغويّة متبادِلة موقعيًّا، لكنَّها غير متساوية مقاميًّا[٥٤] من وجهة نظر مبدِع النصّ؛ لأنَّ الاختيارَ قصدٌ.

وينبغي الاحتراس بتأكيد أنَّ الاستبدال ليس اختيارًا لغويًّا ناجزًا بالضرورة عن أصله؛ فقد يكون من غير الجائز في العربيّة على حين السَّعة والاختيار استعمال الأصل المفرد، كما في خبر "كاد وبعض أخواتها"[٥٥]، وقد يكون من الممتنع ردّ الجملة إلى المفرد ردًّا اشتقاقيّا؛ ذلك أنَّ الاستبدال في هذا الباب على **نوعين:**

**النوع الأوّل**: استبدال ناجز في الاستعمال، كما في ردِّ الجملة الفعليّة "ينتشر" من قولنا:

-المرضُ ينتشِرُ: إلى الخبر المفرد "منتشِر" بجواز أن نقول:

-المرضُ منتشِرٌ: وهذا النوع من الاستعمال واقع في معظم الجُمل التي لها محلّ من الإعراب حتى غدا تقنية تعليميّة جميلة في تعليم الطلبة تحليل الجُمل التي لها محلّ من الإعراب[٥٦].

**النوع الثاني:** استبدال تصوّري غير ناجز في الاستعمال، كما في مقول القول الواقع مفعولا به؛ إذ لا يقبل الردّ المعجميّ الدلاليّ إلى الأصل المفرد، ولو بتكلّف في الصوغ، وسماجة في البيان. ففي قولنا:

-قالَ سعيدٌ: عُمْرُ الإنسانِ جولةٌ قصيرةٌ في الأرض.

جاءت الجملة الاسميّة: "عُمْرُ الإنسانِ جولةٌ قصيرةٌ في الأرض" مقولَ قولٍ في موقع المفعول به لفعل القول "قال"، وهي غير قابلة للردّ إلى المفرد، لكنَّها معادلة موقعيًّا للمفعول به "كلمة" في قولنا:

-قالَ سعيدٌ كلمةً.

ذلك أنَّ الفعل "قال" يحتاج إلى قائل يقوم به، ومقول يقع منه وعليه؛ فلمّا كان المقول يظهر تارة اسمًا مفردًا، وأخرى جملة؛ تساوَيا في الموقع من غير أن يتساوَيا في الردّ إلى اسم مفرد إلا في التصوّر النحويّ المجرَّد عند الإعراب، وقد يكون هذا هو السبب وراء تسمية جمهور النحاة لهذا الضَّرْب من المفعول به مقول قول، وليس مفعولا به؛ لأنَّه ممّا تلبّسَه فعل الفاعل، فجملة مقول القول في محل نصب مفعول به قياسًا لا استعمالا، قال فخر الدين قباوة: "إنَّها بمنزلة المفرد، أي: كأنَّها كلمة واحدة وقع عليها عمل الفعل؛ فلا حاجة إلى تأويلها بالمفرد، كما تُقدَّر سائر الجُمل التي لها محلّ من الإعراب"[٥٧].

**مبدأ المراقبة النحويّة:**

ثمة علاقات عائليّة تجمع المواقع النحوية المتصالحة أو المتآخية في خطٍّ مستقيم واحد، لكنَّ هذا الخطّ ينبني على نوع من العلاقات التي تجعل عنصرًا نحويّا متقدّما، له علاقة بعنصر نحويّ بعدَه، بغضِّ النظر عن تفسير النحاة لهذه العلاقة في نظرية العامل، أو في نظريات نحويّة أخرى، تبيّن أنَّ العنصر المتقدّم في موقعه النحويّ يُراقب العنصر المتأخِّر في موقعه النحويّ.

وهذه المراقبة تحتاج في نظرية العامل إلى أن يكون العامل مقولة معجميّة كالفعل، وأن يكون المعمول كالمفعول به متمتّعًا بعلامة تدلّ على مفعوليّته، أمّا إن اختفت تلك العلامة لسبب ما؛ فإنَّ المفعول به يصبح عاجزًا عن الحركة، فلا يلعب حول الفعل، بل يبقى أمامه.

وعلى هذا الأساس جرى جمهور النحاة في منع تقدّم الخبر عندما يكون جملة، ومنع تقدّم المفعول به[٥٨] عندما يكون جملة، ومنع تقدّم الحال والنعت[٥٩] عندما يكونان جملة؛ لأنَّ الموقع النحويّ بتشكّله على هيئة جملة قد فقَدَ العلامةَ الإعرابيةَ الحاميةَ لموقعه عند التحرّك بشيءٍ من المرونة؛ ولهذا يكون ما تقدّم من عامل كالفعل، أو شبه عامل كالمبتدأ، وصاحب الحال، والمنعوت عاجزًا عن مراقبة الجملة إذا تقدّمت؛ ولهذا كانت هذه الجُمل في محلّ من الإعراب ما دام المراقب النحويّ لها في مكانه المعهود حابسًا لها في مكانها؛ لكي لا تنأى عنه، فلا يستطيع الاقتران بها على أيّ شكلٍ استعماليّ أو تصوّري أو تقنينيّ.

وقد يكون المراقب مكتفيا بتقدّمه على الدوام كاكتفاء المضاف بالتقدّم على المضاف إليه، واكتفاء فعل الشرط والأداة الجازمة قبله بالتقدّم على الجواب؛ لكي لا يتأسّس الخطاب على نتيجة تسبق المقدّمة والسبب، وإن كان الجواب في هذا التصور غير بعيد عن أسلوب الشرط غير الجازم إلا في تحقّق العلامة الدالة على الجزم وجودًا وأثرًا.

لكنَّ العطف - وهو كالشرط- كائن بوجهين تدلّ المراقبة فيه عند عطف الجُمل على احترام ما أثّر في المعطوف عليه من عناصر المراقبة النحويّة، كقولنا:

-جاء زيدٌ يبتسمُ ويضحكُ.

فالجملة الفعليّة "يضحك" في محل نصب بالعطف على جملة الحال "يبتسم"؛ لأنَّ جملة الحال المعطوف عليها "يبتسم" في الدائرة التي يراقبها صاحب الحال "زيد" الذي هو في مواقع العنصر النحويّ المراقَب من الفعل الماضي "جاء".

إنَّ الهدف من الحديث عن هذا المبدأ تأكيد أنَّ الجملة التي لها محلّ من الإعراب جملة واقعة في مدى مراقبة نحويّة أو معجميّة أو عامليّة من موقع نحويّ متقدّم عليها من جهة، وطالبٍ لها بالتأويل على حكم نحويّ محدَّد؛ ذلك أنَّ الانفكاك عن حكم نحويّ محدّد يجعل الجملة وإن تأخّرت بلا محل من الإعراب.

**مبدأ الخُلوّ من الحاجز اللغويّ الحصين:**

يبدو أنَّ الحاجز اللغويّ الحصين عنصر لغويّ يمنع العامل من التسلّط المباشر على ما بعده فيتحرَّر منه، فإن لم يكن مانعًا العاملَ من الوصول إلى ما بعده فهو حاجز غير حصين، بل هو جزء ممّا بعده كواو الحال فهي جزء من جملة الحال؛ إذ تمّحي من الظهور عند الاستبدال بالمفرد، ومثلها الفاء الواقعة في جواب الشرط الجازم، ووقوعها في جواب الشرط غير الجازم يؤكّد أنَّها حاجز غير حصين.

لكنَّ المشكلة تظهر في أدوات العطف كالواو، فالجملة المعطوف وراءها قد تكون في محلّ من الإعراب، وقد لا تكون، وما لذلك علاقة بحروف العطف؛ لأنَّها حاجز غير حصين؛ لكنَّ مناط العطف أنَّه اشتراك أو اتحاد بعلّة يؤكّد التعدّد، فإذا قلنا:

-جاءَ زيدٌ وخالدٌ.

فالذي جاء اثنان متغايران: زيد، وخالد، ويجمع بينهما في البنية الأصلية للعبارة فعل محذوف أغنى عن ظهوره الفعل المذكور؛ إذ العبارة محوّلة في الأصل عن جملتين:

-جاء زيدٌ.

-جاءَ خالدٌ.

وعلى القياس من ذلك، تكون عبارة:

-ابني الصغير يقرأُ ويكتبُ.

محوّلة عن الجملتين:

-ابني الصغير يقرأُ.

-ابني الصغير يكتبُ.

فأصل الجملتين الفعليّتين: "يقرأ"، و"يكتبُ" أنَّهما في محلّ رفع خبر. وعند توحيد الجملتين في عبارة واحدة يتحوّل خبر الجملة الثانية إلى خبر بالعطف على الجملة الأولى؛ لأنَّ أدوات العطف من الروابط اللغويّة المحايدة بدليل أنَّ عبارة:

-ابني الذي يقرأُ ويكتبُ.

محوّلة عن الجملتين:

-ابني الذي يقرأ.

-ابني الذي يكتبُ.

وأصل الجملتين الفعليّتين: "يقرأُ"، و"يكتبُ" أنَّهما بلا محلّ من الإعراب لوقوع كلّ منهما في حيّز صلة الموصول، وهذا يجعل العطف في التحليل الإعرابي شكلا من أشكال استصحاب حكم المعطوف عليه.

ومن الجُمل التي يظهر فيها الحاجز الحصين جملة صلة الموصول؛ ذلك أنَّ الاسم الموصول وحدَه يأخذ الموقع الإعرابيّ كلّه، ويكتفي بإلحاق جملة الصلة كتكملة دلاليّة معجميّة واجبة له؛ لأنَّه بدونها اسم ناقص لا يقوم بنفسه في البيان كما قال الرُّمّانيّ[٦٠]؛ ولهذا اقترب الاسم الموصول من الحرف كأداة "للوصول إلى وصف المعارف بالجُمل"[٦١]؛ لكنَّ اختلاف صور كتابة الاسم الموصول وقبوله التثنية والجمع، وتمتّعه بعلامة إعراب عند الإلحاق بالاسم المثنى أدّى بالنحاة إلى أن ينظروا إليه على أنَّه وحدَه الاسم وما بعده صلة توضّح مدلوله في جملته[٦٢]؛ لهذا يبقى الاسم الموصول اسمًا، وإن كانت فيه رائحة الحرف والأداة.

وتبدو الجملة التفسيريّة منفكّة عن الخضوع إلى مبدأ المراقبة النحويّة عندما تقع تفسيرا محضًا بلا أداة، كما في ظاهرة الإيلاء في الشرط عند النحاة الذين يقدّرون عاملا محذوفا بعد "إن" الشرطيّة الجازمة، و"إذا" الشرطيّة غير الجازمة، كما في البيت المشهور لأبي القاسم الشابي:

إذا الشعبُ يومًا أرادَ الحياةَ

فلا بُدَّ أن يستجيبَ القدَر

فالاسم المرفوع "الشعبُ" يعرب فاعلا مرفوعا لفعل محذوف تقديره "أراد"، يفسّره الفعل المذكور، في حين تصبح جملة الفعل المذكور "أراد الحياة" جملة تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب عند الجمهور؛ لأنَّ مفهومها كما قال عزّ الدين مجدوب: "مفهوم بلاغيّ يدلّ على ارتباط معنويّ بين وحدتين كبيرتين من وحدات تحليل النصوص لا تعلّق تركيبيّ أو إعرابيّ بينهما"[٦٣]؛ ولهذا سبق أنْ عرّف ابن هشام الجملة التفسيريّة بأنها: "الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"[٦٤]، فهي فضلة؛ لأنها تفسّر ما قبلها في المعنى، ولا تتعلّق به في التأويل النحويّ، وهي على هذا الفهم تُغني كما قال محمد طاهر الحمصيّ عن جملة البدل التي قيل: إنَّها من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب؛ إذ اشترط

النحاة في جملة البدل أن تكون أوفى من الأولى بتأدية المراد[٦٥]، فهي كاشفة له، وموضّحة لمعناه، كما الجملة التفسيريّة.

لكنَّ الجملة التفسيريّة المصدَّرة بأحد حرفَي التفسير "أنْ"، و"أي" تخضع إلى مبدأ الحاجز الحصين؛ ذلك أنَّ حرف التفسير يحجز أثر الإعراب المحليّ في جملتها من الظهور تقديرا أو تأويلا؛ إذ يبدو حرفا التفسيرِ حاجزينِ لغويّين حَصينين، يؤتى بأحدهما لإيضاح المعنى دلاليّا والكشف عنه، وليس لتأسيس معنى جديد.

**نتائج البحث:**

لعلَّ أبرزَ النتائج العلميّة العامة التي توصَّل إليها البحث ما يأتي:

١-الردُّ إلى المفرد أهمّ ضابط علميّ في ميز الجُمل التي لها محلّ من الإعراب من الجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب إلا أنَّه وحدَه ليسَ كافيًا لتحقيق صِفتي الجمعِ والمنع في الحدّ النحويّ.

٢-استقامَ باب الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، والجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب على يد ابن هشام الأنصاريّ في القرن الثامن الهجريّ؛ لاستدراكات تعليميّة في تأكيد موقعيّة الجملة العربيّة محلا من الإعراب أو عدمًا، وإن كان مسبوقًا بإرهاصات سابقة.

٣-اللغة العربيّة لغة دلاليّة معجميّة، تعبّر عنها الجُمل المقبولة تداوليًّا على المستوى الفصيح، يمثّل النحو فيها مواقع وظيفيّة، ينبني عليها فهم الكلام تواصُليّا.

٤-الجملة التي لها محلّ من الإعراب قابلة للردّ إلى المفرد القابل لعمَلِ عاملٍ متقدّم عليه يحتويه بالارتباط النحويّ، والاستبدال الموقعيّ ضمن المراقبة النحويّة المعجميّة شرط الخلوّ من الحاجز اللغويّ الحصين. أمّا الجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب؛ فبخلافها.

٥-قول جمهور النحاة قديمًا وحديثًا بالجُمل التي لها محلّ من الإعراب، والجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب قولٌ علميّ، له وجاهته المعرفيّة عندما يُقرأ بمبادئ تأويل الجُمل موقعيًّا.

## المصادر والمراجع:


-إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربيّ، ط ١، دار النشر للجامعات، مصر، ٢٠٠٧م.

-أحمد المتوكّل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ط ١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٩م.

-إسماعيل أحمد عمايرة، نوافذ على المنهجيّة والتأصيل المعجميّ، ط ١، دار وائل، الأردن، ٢٠١٥م.

-ابن إياز، جمال الدين الحسين بن إياز النحويّ، قواعد المطارحة، تحقيق: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، ط ١، مكتبة العبيكان، السعودية، ٢٠١١م.

-أبو البركات الأنباريّ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربيّة، تحقيق: فخر صالح قداره، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.

-أبو البركات الأنباريّ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشرة دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ نشر.

-بوهاس وجيوم وكولوغلي، التراث اللغويّ العربيّ، ترجمة: محمد حسن عبد العزيز، وكمال شاهين، ط ١، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٨م.

-تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، طبعة مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ١٩٩٠م.

-حسن خميس الملخ، تقنيات الإعراب في النحو العربيّ، ط ١، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٥م.

-حسن خميس الملخ، رؤى لسانيّة في نظرية النحو العربيّ، ط ٢، دار الشروق، الأردن، ٢٠١٦م.

-حسن خميس الملخ، العقل النحويّ: دراسة تفكيكيّة في مسائل الخلاف، ط ١، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٨م.

-حسن خميس الملخ، مكانة المقولات المعجميّة في النحو العربيّ، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكيّة ببيروت، السنة ٦٥-٦٦، سنة ٢٠١٨م.

-حسين خمري، نظريّة النصّ: من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، ط ١، منشورات الاختلاف، والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧م.

-حسين منصور الشيخ، الجملة العربيّة: دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحويّة، ط ١، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩م.

-أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطيّ، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرَب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

-أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطيّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم في سورية، ثم تابعت نشره دار إشبيليا في السعودية.

-خيرة قصري، نحو الجملة في ضوء المعطيات الصوتية والصرفية والدلالية، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الدوليّ: نظرية النحو العربي بين الموروث والمستحدَث، المنعقد في جامعة آل البيت في الأردن، سنة ٢٠١٥م، نشر: دار عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٥م.

-الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ضبطه وصحّحه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٠م.

-الرُّمّاني، علي بن عيسى، رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط ١، دار الفكر، الأردن، ٢٠٠٦م.

-زهير غازي زاهد، موضوعات في نظرية النحو، ط ١، دار الزمان، دمشق، ٢٠١٠م.

-السعيد شنوقة، بنية الجملة العربية وأسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويليّ، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٠م.

-السعيد شنوقة، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م.

-السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

-عرفة عبد المقصود عامر حسن، ظاهرة الاستبدال في نحو الجملة ونحو النصّ، مجلة كليّة الدراسات العربيّة والإسلاميّة، دُبي، العدد ٤٤، ٢٠١٢م.
-عزّ الدين مجدوب، المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ط ١، دار محمد علي الحامي وكلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، تونس، ١٩٩٨م.
-العُكبَريّ، عبدالله بن الحسين، اللباب في عِلل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، وعبدالإله نبهان، ط ١، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، طباعة دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
-علي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، ط ١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
-فاضل صالح السامرائيّ، الجملة العربيّة والمعنى، ط ١، دار ابن حزم، لبنان، ٢٠٠٠م.
-الفاكهيّ، عبدالله بن أحمد المكيّ، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن، القاهرة، ١٩٨٨م.
-فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط ٥، دار القلم العربيّ، حلَب، ١٩٨٩م.
-الكفويّ، أيوب بن موسى الحسينيّ، الكُلّيّات، قابَلَه وأعدَّه للطبع: عدنان درويش، ومحمد المصريّ، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
-ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١م.
-مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، نشرة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
-محمد إبراهيم عبادة، النحو العربيّ: أصوله وأُسسه وقضاياه وكُتبه، ط ١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩م.
-محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربيّة، ط ٢، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٩٧م.
-محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.
-محمد حماسة عبد اللطيف، فتنة النص: بحوث ودراسات نصّية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
-محمد طاهر الحمصيّ، من نحو المباني إلى نحو المعاني، ط ١، دار سعد الدين، دمشق، ٢٠٠٣م.
-محمود حسن الجاسم، الجملة العربيّة في ضوء مغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ، ط ٢، دار التراث، حلب، ٢٠٠٨م.
-المراديّ، الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ٢٠٠١م.
-معصومة عبد الصاحب، الجمل الفرعيّة في اللغة العربيّة بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليديّة التحويليّة، ط ١، دار غريب، مصر، ٢٠٠٨م.
-منذر عياشي، اللسانيّات والحضارة: مساهمة في علم طرح القضايا وإنشاء المفاهيم، ط ١، دار أمل الجديدة، سورية، ٢٠١٧م.
-المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ، ط ١، منشورات كلية الآداب، تونس، ٢٠٠٤م.
-ناظر الجيش، محبّ الدين محمد بن يوسف، شرح التسهيل المسمَّى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط ١، دار السلام، مصر، ٢٠٠٧م.
-نهاد الموسى، نظرية النحو العربيّ في نظر مناهج النظر اللغويّ الحديث، ط ٢، دار البشير، ومكتبة وسام، الأردن، ١٩٨٧م.
-ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط ١، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠م.
-وليد عبدالجابر أحمد، المعاني الوظيفيّة في التصنيف النحويّ (دراسة نظريّة تطبيقيّة)، ط ١، دار المقتبس، دمشق، ٢٠١٩م.

**الهوامش:**

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مج ١، ص ١١٤-١١٥.

(٢) المراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، مج ١، ص ٣٥٧.

(٣) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ٥، ص ٣٩.

(٤) الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مج ٢، ص ٤٦٠.

(٥) يُنْظَرُ: السعيد شنوقة، بنية الجملة العربية وأسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويليّ، ص ٦٦، ٦٨.

(٦) يُنظَرُ: ابن إياز، قواعد المطارحة، ص ٢٤٦.

(٧) يُنظَرُ: محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربيّة، ص ٩٦٦.

(٨) يُنظَرُ في المآخذ ومناقشتها مناقشة علميّة: عزّ الدين مجدوب، المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ص ١٣١-١٤٣.

(٩) يُنظَرُ ما قاله: بوهاس وجيوم وكولوغلي في كتابهم: التراث اللغويّ العربيّ، ص ١٠١.

(١٠) يُنظَرُ كتابه: فتنة النصّ: بحوث ودراسات نصيّة، ص ١٧٥-١٨٥.

(١١) يُنظَرُ في حدّ الفاعل بقيوده وشرحها: الفاكهيّ، شرح كتاب الحدود في النحو، ص ١٩٣.

(١٢) منذر عياشي، اللسانيّات والحضارة: مساهمة في علم طرح القضايا وإنشاء المفاهيم، ص ٢٥١-٢٥٢.

(١٣) إسماعيل أحمد عمايرة، نوافذ على المنهجيّة والتأصيل المعجميّ، ص ٢٢.

(١٤) يُنظَرُ في ظهور مفهوم الجملة وتطوّره في العربيّة: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، ص ١٩-٢٣. ومعصومة عبد الصاحب، الجمل الفرعيّة في اللغة العربيّة بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليديّة التحويليّة، ص ١٩-٥٢. وزهير غازي زاهد، موضوعات في نظرية النحو، ص ١٠٧-١١٢.

(١٥) يُنظَرُ في مُدارسة هذا الضابط المهم في الإعراب: تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٩٣.

(١٦) يُنْظَرُ: فاضل صالح السامرائيّ، الجملة العربيّة والمعنى، ص ١١.

(١٧) يُنظَرُ في التعويل على المعنى المقصود عند تحليل الجملة في العربية: السعيد شنوقة، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، ص ١٢٤-١٣١.

(١٨) يُنْظَرُ: علي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، ص ٣٩.

(١٩) يُنْظَرُ في التناقض والإحالة: فاضل صالح السامرائيّ، الجملة العربيّة والمعنى، ص ٩.

(٢٠) يُنْظَرُ: حسن خميس الملخ: رؤى لسانيّة في نظرية النحو العربيّ، ص ٢٣.

(٢١) إنَّ هذا الاسم الطويل لوجهَي البابِ دليلٌ على عدم اكتمال البناء التنظيريّ له بمصطلح خاص مختصر شامل؛ لهذا استعملتُ في محاضراتي منذ رُبع قرن أو أكثر اسم "تأويل الجُمل موقعيّا" اسمًا مقترحًا لهذا الباب.

(٢٢) يُنْظَرُ: حسين منصور الشيخ، الجملة العربيّة: دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحويّة، ص ٦١. وخيرة قصري، نحو الجملة في ضوء المعطيات الصوتية والصرفية والدلالية، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الدوليّ: نظرية النحو العربي بين الموروث والمستحدَث، ص ٣٥٢.

(٢٣) يُنظَرُ: ابن إياز، قواعد المطارحة، ص ٢٤١-٢٥٣.

(٢٤) يُنظَرُ: محمد إبراهيم عبادة، النحو العربيّ: أصوله وأُسسه وقضاياه وكُتبه، ص ٢٤٨.

(٢٥) يُنظَرُ: حسين خمري، نظريّة النصّ: من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، ص ٢٠١.

(٢٦) يُنظَرُ: وليد عبد الجابر أحمد، المعاني الوظيفيّة في التصنيف النحويّ (دراسة نظريّة تطبيقيّة)، ص ١٩٣-٣٥٨.

(٢٧) يُنْظَرُ: علي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، ص ١٦١.

(٢٨) يُنْظَرُ: حسن خميس الملخ، مكانة المقولات المعجميّة في النحو العربيّ، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية ببيروت، السنة ٦٥-٦٦، ص ٤٠.

(٢٩) يُنْظَرُ: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج ٥، ص ٣٩.

(٣٠) وهو المبدأ الذي ارتضاه فخر الدين قباوة، وطاف حوله في دراسته الموسّعة الجميلة عن إعراب الجمل وأشباه الجمل، فقد صرَّح بهذا المبدأ عندما أقرَّ أنَّ الجمل من حيث المحل في نوعين أو قسمين: قسم لا محلَّ له من الإعراب، وقسم له محلّ من الإعراب، وفارق ما بينهما أنَّ الثانية تحلّ محلّ المفرد، وتأخذ إعرابه تقديرا. يُنْظَرُ: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٣٤. كما ارتضاه: محمود حسن الجاسم مع توسّع محمود ممتاز في شرح كلام ابن هشام في المغني وإغنائه بأمثلة تطبيقيّة تعليميّة متنوّعة جعلت كتابه تحديثًا مَعرفيًا لرؤية ابن هشام للجمل في المغني. يُنظر: محمود حسن الجاسم، الجملة العربيّة في ضوء مغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ، ص ١٥٥.

(٣١) يُنْظَرُ في سرد مواقع الجمل التي لها محلّ من الإعراب، والجمل التي لا محل لها من الإعراب، واختلاف النحاة فيها عددا، ومحلا، وحُكمًا، وتأويلا ما استخلصه السيوطيّ من أعمال جمهور النحاة قبله، وما أعاد بسطه علي أبو المكارم، وحسين منصور الشيخ، وغيرهما. يُنْظَرُ: السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو، ج ٣، ص ٣١-٤٦. وعلي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، ص ١٥٧-٢١٠. وحسين منصور الشيخ، الجملة العربية: دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحويّة، ص ٦٤-٧٢.

(٣٢) يُنْظَرُ: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٤٦.

(٣٣) يُنْظَرُ: الكفويّ، الكُلّيّات، ص ٧٢٨.

(٣٤) يُنظَرُ: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة "بدأ"، ومادة "ضبط".

(٣٥) يُنْظَرُ: حسن خميس الملخ، العقل النحويّ، ص ٥١٢.

(٣٦) هذه المسألة من مسائل الخلاف، يُنْظَرُ في بسطها وتوجيه القول فيها على رأي البصريين، وهو الراجح ما ذكره أبو البركات الأنباريّ في كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ذات الرقم ٨٧، ولا سيّما ص ٦٢٧ من الجزء الثاني.

(٣٧) يُنْظَرُ: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٤٤-٥١،

(٣٨) يُنْظَرُ: أبو البركات الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص ١٣٥، ١٤٣-١٤٤.

(٣٩) يُنْظَرُ: ابن إياز، قواعد المطارحة، ص ٢٤٢.

(٤٠) يُنْظَرُ: المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(٤١) يُنْظَرُ: المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(٤٢) يُنْظَرُ: العُكبَريّ، اللباب في عِلل البناء والإعراب، ج ١، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٤٣) يُنْظَرُ: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٠٦.

(٤٤) يُنْظَرُ: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرَب، ج ٤، ص ١٧٩٩.

(٤٥) يُنْظَرُ: العُكبَريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ٥١-٥٢.

(٤٦) يُنْظَرُ: ناظر الجيش، شرح التسهيل المسمَّى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ص ٤٣٥٥-٤٣٥٧.

(٤٧) يُنْظَرُ: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربيّ، ج ٥، ص ٣٢٩-٣٣١.

(٤٨) يُنْظَرُ: الكفويّ، الكُلّيات، ص ١٠٦.

(٤٩) كلمة "الغير" في هذا الموضع مصطلح قانونيّ، يجوز استعمالها معرّفة بألْ التعريف.

(٥٠) يُنْظَرُ: حسن خميس الملخ، تقنيات الإعراب في النحو العربيّ، ص ٢٧٢.

(٥١) وبهذا يتّضح أنَّ المصدر المؤوَّل لا يمكنُ ضمّه إلى الجمل التي لها محلّ من الإعراب؛ لأنَّه فاقد لبعض شروط تأويل الجمل موقعيًّا، وإن كان متمتّعًا بأهمّ الشروط، وهو الاستبدال، لكنَّه استبدالٌ عامٌّ خالٍ من تضافر سائر القيود.

(٥٢) عرفة عبدالمقصود عامر حسن، ظاهرة الاستبدال في نحو الجملة ونحو النصّ، مجلة كليّة الدراسات العربيّة والإسلاميّة بدبي، العدد ٤٤، ص ٢٢.

(٥٣) يُنْظَرُ: نهاد الموسى، نظرية النحو العربيّ في نظر مناهج النظر اللغويّ الحديث، ص ٣١-٣٣، ٤٨-٥٠.

(٥٤) من الناحية المقاميّة السياقيّة لا تتساوى الجمل التي تتبادل موقعًا إعرابيًّا واحدا، لكنَّها في صَنعة الإعراب متساوية بالضرورة. ولا تناقض بين الجهتين؛ لاختلافهما في أصل النظر والتقنين، ونظير ذلك من الشرع الحنيف أنَّ الشقيقين الوارثين لأبٍ واحد متساويان في نصيب كلٍّ منهما من الميراث، لكنَّ أحدهما قد يكون رجلا كبيرا، والآخر طفلا صغيرا، كما قد يكون أحدهما وجيهًا صالحا عدلا بين الناس، والآخر من الفاسدين.

(٥٥) يُنْظَرُ في بسط الحديث عن أشكال خبر كاد وبعض أخواتها بين القياس والسماع والضرورة واختلاف التقدير والتوجيه: أبو حيّان الأندلسيّ، التذييل والتكميل، ج ٥، ص ٣٣٦-٣٤٤.

(٥٦) يُنْظَرُ حسن خميس الملخ: تقنيات الإعراب في النحو العربيّ، ص ٢٧٢-٢٧٤.

(٥٧) فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ١٦٩.

(٥٨) في قراءة حسن خميس الملخ منوالَ الجمل التي لها محلّ من الإعراب انطلاقًا من النحو المعجميّ كانت له وقفة فيها شيء من المخالفة لما قنّنه النحاة، لكنَّها مخالفة التعايش مع الآخر من منطلق آخر. يُنْظر بحثه: مكانة المقولات المعجميّة في النحو العربيّ، مجلة الأبحاث، السنة ٦٥-٦٦، ص ٤٢-٤٣.

(٥٩) يُنْظَرُ في آفاق التقديم والتأخير: حسن خميس الملخ، تقنيات الإعراب في النحو العربيّ، ص ٢٧٤-٢٧٦.

(٦٠) يُنْظَرُ: الرُّمّاني، رسالة الحدود، ص ٨٣.

(٦١) يُنْظَرُ: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ، ص ٦٥٧-٦٥٩.

(٦٢) يُنْظَرُ في مناقشة وجهَي النظرِ والتأويل والإعراب: أحمد المتوكّل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص ٥٩-٦١.

(٦٣) عزّ الدين مجدوب، المنوال النحويّ العربيّ، ص ١٦٠.

(٦٤) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ٥، ص ١٠٦.

(٦٥) يُنظر: محمد طاهر الحمصيّ، من نحو المباني إلى نحو المعاني، ص ٥٣٧.